International Journal of Academic Publishing in Educational Sciences and Humanities (IJAPESH)

المجلة الدولية للنشر الأكاديمي في العلوم التربوية والإنسانية

Volume 1, Issue 2, 2025
Page No: 104-116
Website: https://easrjournals.com/index.php/ijapesh/index

أثر النيو ليبرالية على الأدوار الأسرية في المجالات الهشة من تهميش المجال إلى تفكك الروابط (حالة واحة زيز الأسفل)

خريصي عبد الحكيم *
باحث بقسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي تطوان، تطوان، المغرب

The Impact of Neoliberalism on Family Roles in Vulnerable Areas: From Spatial Marginalization to the Disintegration of Bonds (Case of the Lower Ziz Oasis)

khrissi Abdelhakim*
Department of Sociology and Anthropology, Faculty of Arts and Humanities, Abdelmalek Essaâdi University Tetouan, Tetouan, Morocco

*Corresponding author	khrissifes@gmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2025-05-29	**تاريخ القبول:** 2025-05-20	**تاريخ الاستلام:** 2025-04-09

الملخص

تسهم هشاشة المجال وتأثير النيوليبرالية على الأسرة بشكل كبير من خلال تشجيع القيم الفردانية والمنافسة على حساب التضامن والاستقرار الاجتماعي. ومع تزايد الضغوط الاقتصادية وتحرير السوق، لكي تصبح الأسر أكثر توجهاً نحو تحقيق النجاح الشخصي والمادي، مما يؤدي إلى تهميش الروابط الأسرية التقليدية وتفككها.

نسعى من خلال هذه المقالة إلى ابراز السياسات النيوليبرالية التي أدت إلى تقليص الخدمات الاجتماعية وزيادة معاناة الأسرة وهشاشتها، التي تفككت علاقاتها التفاعلية وضعف التواصل فيها بين أفرادها الذين يشكلون أساس بنياتها. وكما لهذه السياسات أثر على ضعف الأدوار والروابط الاجتماعية الأسرية، مما يجعل هذه الأخيرة هشة في دعم أفرادها لمواجهة التحديات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الواحية، الليبرالية، هشاشة المجال، تفكك الروابط الأسرية، أثر السياسات النيوليبرالية.

Abstract

The fragility of the social space and the impact of neoliberalism on the family significantly contribute to promoting individualistic values and competition at the expense of solidarity and social stability. With increasing economic pressures and market liberalization, families are becoming more focused on achieving personal and material success, leading to the marginalization and disintegration of traditional family bonds.

Through this article, we aim to highlight the neoliberal policies that have led to the reduction of social services and the increasing suffering and fragility of families, whose interactive relationships have weakened, resulting in poor communication among their members—the foundation of their structure. These policies have also contributed to the weakening of family roles and social ties, making families more fragile in supporting their members in facing economic challenges.

Keywords: Patriarchal family, Liberalism, Spatial fragility, Family bond disintegration, Impact of neoliberal policies.

مقدمة:

تعد الأسرة إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تضم جماعة من الأفراد يشتركون معا في بيئة واحدة ويتفاعلون فيها، تجمعهم قيم، ومعتقدات وعادات وتقاليد، لهم نفس المسؤوليات والحقوق. وهي بذلك مصدر الحب والدعم العاطفي لهم، وقد تشكل مركزًا مهمًا للنمو الاجتماعي والثقافي أو لأكثر من ذلك، نظرا لما تلعبه من أدوار عدة، سواء تعلق الأمر بالمستوى الاجتماعي الثقافي، أو الاقتصادي، وما تقوم به من تأطير وتنظيم في حياة الأفراد من خلال التنشئة الاجتماعية والتربية.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قراءة المجال الواحي وفهم بنياته الاجتماعية المركبة بصفة عامة لفهم بنيات الأسرة بصفة خاصة وما تتعرض له من ضغوطات عدة التي قد تؤثر على بنياتها السوسيو اقتصادية، ومن إكراهات المجال وهشاشته التي تؤدي إلى ضعف أو تهديد البيئة واللا استقرار الأسري. حيث إن عوامل هشاشة المجال تنعكس على البنية الأسرية مما تخلف فيها أثر عدة: كالفقر عندما تواجه الأسرة صعوبات اقتصادية حادة. وضغوط اجتماعية كارتفاع معدل البطالة، والعنف الأسري، والتفكك الاجتماعي. ولعل الأخطر من ذلك التغيرات البيئية التي تحدث معها الكوارث الطبيعية التي تؤثر بدورها على طبيعة الأنماط الاجتماعية الثقافية والاقتصادية الأسرية، حيث إن التغيرات السريعة التي تقع في الثقافة تضع هذه الأخيرة أمام تحديات النيوليبرالية التي أدخلت على الأسرة بثقافة هجينة لا تناسب أنماط الأسرة التقليدية.

وتتجسد أهمية هذه الدراسة في إبراز أهم التحولات التي وقعت في الأسرة نتيجة دخول النيوليبرالية الجديدة في الصف الثاني إلى جانب الهشاشة الاجتماعية والمجالية، مما يظهر لنا جاليا بأن تفاقم حدة الفقر والتفكك الأسري كان بسبب النيوليبرالية الرأسمالية التي نمت وتطورت بشكل لا مرئي واقتحمت بنيات الأسرة بدون استئذان وأثرت عليها في كل مرتكزاتها الثقافية والاقتصادية، سواء من حيث العادات والتقاليد، أو من حيث الإنتاج والاستهلاك، فالأسرة بدورها تغيرت من نمط الإنتاج والاتجاه نحو نمط الاستهلاك، الشيء الذي بدوره أدى إلى ارتفاع الضغوط الاجتماعية في صفوفها، وضعف الروابط العائلية وانخفاض الدعم الاجتماعي والتضامن الذي كان يسود فيها، فاليوم أصبح كل شيء رأسمالي في مقابل التخلي عن روح العلاقات الإنسانية التي كانت تعزز أواصر القرابة والانتماء.

ولهذا فالأسرة تضع تحديا كبيرا أمام النيوليبرالية الجديدة المتجسدة في التوحش الرأسمالي الذي هدد كل بنياتها، والأخطر من ذلك اقتحم هذا الأخير اقتصاد السوق، مما يفاقم من هشاشة المجال الذي يتميز بالندرة. علاوة على ذلك الأثر التي تخلفها تجاه الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي، مما يؤدي ذلك بالأسرة إلى تكثيف التحديات التي تواجهها في الحياة اليومية، وهذا ما يظهر بزوغه اليوم من خلال الارتفاع المهول في الأسعار والدخل المتدني الذي لا يكفي لسد المتطلبات والحاجات الضرورية لمواكبة الزمن الحالي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما تظهر تجليات ذلك في الهجرة الجماعية التي أضحت من الظواهر الخطيرة ويصعب الحد من انسيابها علاوة على ذلك تفكك المنظومة الواحية التي كانت تحافظ على استقرار الأسرة.

تؤثر السياسات النيوليبرالية بشكل كبير على الأسرة في المناطق الهشة كواحة زيز الأسفل، حيث إن هذه الأخيرة تؤدي إلى تقليص الدعم الاجتماعي وتقليص الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وفي هذا السياق، فالأسرة تواجه اليوم ضغوطًا اقتصاديا متزايدا بسبب انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة. كما تساهم الهشاشة المجالية في تفكك الروابط الأسرية، إذ تتزايد حدة الفقر والتهميش، مما يزيد من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية. وفي النهاية، سيؤدي ذلك إلى تراجع استقرار الأسرة وتفكك الروابط الاجتماعية فيها. مما يستدعي الانطلاق من سؤال مركزي؛ كيف أثرت النيوليبرالية على الأدوار

السوسيو اقتصادية للأسرة وتفكك الروابط الاجتماعية فيها؟ مما يمكن صياغة هذا السؤال في مجموعة من التساؤلات التي تستدعي الاجابة والتحليل السوسيولوجي.

ما الأسرة الواحية؟ وما علاقتها بالنيوليبرالية؟ وكيف أثرت هذه الأخيرة على تفكك الروابط الاجتماعية فيها؟ وهل هشاشة المجال والنيوليبرالية هي بداية أزمة الأسرة والانتقال بها من نمط الإنتاج إلى نمط الاستهلاك، ومن التماسك والتضامن إلى الفردانية والتفكك؟

وكما تمكننا هذه الدراسة الانطلاق من فرضية مركزية باعتبارها كمدخل أساس لبناء الموضوع معرفيا ومنهجيا التي من خلالها نقوم بالنبش في الظاهرة الاجتماعية التي قيد التحليل وفرضيتنا المركزية هي: تؤدي السياسات النيوليبرالية وتقليص الخدمات الاجتماعية إلى تفكك الروابط الأسرية وتغيير الأدوار التقليدية للأسرة في المناطق الهشة كواحة زيز الأسفل. هذه الفرضية العامة بدورها تنقسم إلى فرضيات جزئية يمكن إجمالها فيما يلي:

- نفترض أن تقليص الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم) بسبب النيوليبرالية يزيد من هشاشة الأسر وتفكك الروابط فيها.
- يؤدي تحرير السوق وارتفاع تكاليف المعيشة إلى تفاقم الفقر وضعف التضامن الأسري.
- تسهم هشاشة المجال في الانتقال من نمط الإنتاج إلى نمط الاستهلاك وتغيير في البنية الأسرية الثقافية والاقتصادية.

مدخل منهجي

إن اختيار مجال واحة زيز الأسفل للدراسة ليس اعتباطيا، بل فرضتها الظرفية الزمانية الراهنة والتغيرات التي حدثت في صفوف الأسرة الواحية التي تفككت بنياتها لعدة جوانب، فالجانب الأول من جهة هشاشة المجال الاجتماعي، والجانب الثاني من جهة اختراق الليبرالية المتوحشة صفوفها التي أظهر معها الغلاء المعيشي وارتفاع الأسعار في مقابل تدني الدخل الفردي، ولعل هذا الأمر هو الذي أثر بشكل كبير في الأسرة وضاعف من حدة الفقر والبطالة والتشرد، وكل شتى أنواع الظواهر الاجتماعية التي لا تخطر على البال.

ولفهم الأسرة بالمجتمع الواحي لزم علينا الاستناد على المقاربة الكيفية التي من خلالها نقوم بتحليل ووصف مجمل السياقات المرتبطة بالعلاقة بين النيوليبرالية والأسرة، ولفهم أعمق وجب الاعتماد على المقابلات كأحد الأدوات الأساس التي سهلت علينا اختراق مجال الواحة بسهولة وبالأخص الأسرة لمعرفة تمثلاتهم حول النيوليبرالية الجديدة ومدى تأثيرها على الأدوار الأسرية ليس المجتمعية الثقافية فقط، ولكن هناك ما هو أعمق من ذلك وهو تدني الاقتصاد الأسري الذي يعتمد على الفلاحة المعاشية بالمجال.

ولعل هذه المقاربة الكيفية جعلتنا نعتمد على التعدد المنهجي، كالمنهج السوسيو تاريخي للرجوع إلى الجدور التاريخية الاجتماعية المرتبطة بالأسرة التي كانت تعتمد على نظام تقليدي بسيط جعلها تقوم بنسج علاقات اجتماعية بروابط متينة ومتماسكة، ومن خلال هذا التاريخ الاجتماعي نفهم ونرصد واقع الحال والمآل، وفي هذا السياق تم الاستناد على المنهج المقارن لمقارنة الماضي بالحاضر وكيف كانت الأسرة في غياب النيوليبرالية وكيف أصبحت اليوم في ظل النيوليبرالية، ليتم الاستناد كذلك على منهج الوصف الذي يعد الركيزة الأساس في تحليل الأنساق الاجتماعية للأسرة ،كونها نسق اجتماعي ثقافي ونسق اقتصادي مرتبط بالإنتاج الزراعي والسوق إلخ..

أولا: الأسرة كبناء ونسق لإطار العلاقات الاجتماعية

لقد شكلت الأسرة منذ الأمس إلى يومنا هذا إطارا للتفاعل الاجتماعي في شتى بنياتها السوسيو اقتصادية، باعتبار هذه الأخيرة بناء اجتماعيا وككيان يتفاعلون الأفراد بداخلها في إطار العلاقة التأثيرية التي تجمع بينهم وبين البيئة التي يقطنون فيها. ولهذا فهذه العلاقات الاجتماعية المتبادلة هي التي توضح لنا مميزات النظام الاجتماعي وخصائصه المتنوعة، كألوان المعاش، والأدوار الثقافية والأنشطة الاقتصادية، ولربما توضح لنا العلاقة التأثيرية بين الأسرة والنيوليبرالية التي ظهرت بوادرها تتفشى داخل الأسرة تركة فيها أزمة الفقر والبؤس ومختلف الظواهر الاجتماعية التي سوف نتطرق لها في هذه الدراسة.

تعد الأسرة؛ "تلك العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال، سواء كان هؤلاء الأطفال أبناءهم الطبيعيين أم أبناءهم بالتبني" (عبد الحميد الخطيب، 2002، صفحة 358). وفي هذا الصدد فالأسرة "هي الخلية الأساسية والرابطة المتينة، التي تضمن استمرار المجتمع وازدهاره" (وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، 1994، صفحة 5)، "ويشكل الزواج الرابطة الأساسية لإنشاء أسرة تحت رعاية الزوجين".

والأسرة التي تقابل كلمة Family باللغة الإنجليزية تعني من الناحية السوسيولوجية معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا، على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات اجتماعية، وما يترتب على ذلك أيضا من رعاية وتربية للأطفال الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقات (Fairchild, ed, 1940, p. 114).

إن الأسرة بالواحة تقوم بأدوار عدة منها ما يتعلق بالتنظيم في الحياة الاجتماعية الثقافية للأفراد كالتربية والتنشئة الاجتماعية، وتربية الأفراد على القيم الأخلاقية مع توفير كل الحاجات الضرورية لهم، وكما تقوم بالدور الاقتصادي الذي يتجسد في الزراعة والإنتاج، كون هذه الأخيرة تعتمد في واحة زيز على فلاحة معيشية وتحتل بذلك الأسرة المرتبة الأولى في إعالة أفرادها بالمجتمع المحلي، إضافة إلى العديد من الأدوار الثانوية التي تقوم بها. حيث إن ما يحدث في الأسرة من تحول سوف يغير من أدوارها وأنماطها، ليس دورها كنسق اجتماعي وإنما دورها كنسق وظيفي وتفاعلي.

يعد الأنثروبولوجي الأمريكي لويس مورغان Morgan من أنصار الاتجاه التطوري في دراسة تاريخ الأسرة الذي يرى بأن الأسرة نشأت عن طريق تطورها، من مراحل بسيطة لا تحكمها أية قواعد إلى مراحل أكثر رقيا تحكمها القيم والقوانين، وبهذا قد يكون التطوريون انشغلوا بالبحث إذن عن أصل الأسرة، كما انشغلوا بتحديد المراحل، التي تطور عبرها النظام الأسري (Fridrich Engels, 1974, p. 31). وفي نتائج أبحاث مورغان التي شملت قبائل "الأركوا" وبعض الهنود الحمر، بهدف مخطط تطوري، ينبني على ثلاثة مراحل أساسية من تاريخ البشرية.

تبدأ المرحلة الأولى بمرحلة التوحش état sauvage، ثم المرحلة الثانية البربرية la barbarie، لتصل البشرية إلى مرحلة التحضر. حيث إن تطوير أساليب ووسائل الإنتاج، قد تحكم في التطور، الذي عرفته الأسرة عبر التاريخ (Fridrich Engels, 1974, p. 31.36). لأن البشرية سعت عبر تاريخها الطويل، تحت الضغط الديمغرافي ومواجهة تحديات الطبيعة، إلى تحقيق حاجيات الاستهلاك اليومي، الشيء الذي أدى إلى تطور وسائل وأساليب الإنتاج.

والمتأمل في دراسة تطور الأسرة في الواحة عبر التاريخ الاجتماعي، أنها تطورات ونمت بشكل سريع ليس من مرحلة وحشية وبربرية إلى حضرية بقدر ما أنها انتقلت من مرحلة تقليدية كانت تعتمد فيها على الزراعة المعيشية إلى مرحلة حديثة صناعية ومتطورة، وكان هذا التطور بفعل الاحتكاك بالثقافات الأخرى، حيث انتقلت هذه الأخيرة من نمط الإنتاج الذي كان يحدد أواصر القرابة والتضامن الاجتماعي إلى نمط

الاستهلاك الذي يعتمد على التخصص في الأعمال والفردانية، ومن الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية المركبة.

تعد الأسرة كنسق اجتماعي متكاملة الأدوار ومتفاعلة فيما بينها، حيث تتفاعل مع المحيط والبيئة من جهة، ومع بنايتها الداخلية من جهة أخرى التي تكون فيها أكثر تفاعلا مقارنة بالبيئة والعالم الخارجي. إذن فالنسق هنا له بناء ووظائف تتمثل فيما تسديه من متطلبات، أما وظائفه الأساسية تتجسد في أربعة (أحمد، زايد وآخرون، 1992، صفحة 22) وهي: التكيف: بمعنى القدرة على التكيف مع البيئة الخارجية، وذلك من خلال تلبية الحاجات البيولوجية لأعضائه، ثم تحقيق الأهداف العامة، والتكامل الذي يعنى بدعم وتقوية الروابط الاجتماعية بين أعضاء النسق، إضافة إلى المحافظة على نمط وهوية وحدود هذا النسق.

وبهذا تتحدد استجابة النسق أثناء التفاعل من خلال قواعد التحويل Le Règles de transformation أي مجموعة القواعد التي تحكم فعل النسق تجاه ما يستقبله من مؤثرات، كما تتفاعل الأنساق في سياق القواعد الاجتماعية والاقتصادية العامة، إلا أنها تختلف في قدرتها على تطوير قواعد جديدة تبعا لاختلاف دراجة المرونة (سامية الخشاب، 1982، صفحة 32.13).

وتماشيا مع السياق، فالأسرة بالواحة نسقا يتكون من عدة وحدات متفاعلة فيما بينها، لكنها اليوم عرفت تحولات في أدورها ووظائفها سواء من خلال الدور المهني أو الاقتصادي والاجتماعي، حيث إن دور التنشئة والتربية فيها يتعلق بالجانب الاجتماعي الثقافي، وما يحدد الجانب الاقتصادي هو ارتبط الأسرة بالزراعة وبعملية الإنتاج، هذه الجوانب يمكن اعتبارها انساقا محددة للأسرة وللأفراد الذين يتفاعلون فيها، ولهذا فالأسرة دائما تريد الحفاظ على بنياتها التي تعد انساقا بحد ذاتها من أجل الحفاظ على التوازن الاجتماعي فيها.

وهكذا فالأسرة هي بناء اجتماعي للواقع، حيث حددت النظرية الفينمولوجية في فكرة أن الواقع مبني اجتماعيا، (محمد شقرون، 2014، صفحة 51.52) أي أن المجتمع مبني من طرفنا، وهذا يتماشى مع سياق الأسرة في نطاق التفاعلات الاجتماعية والأدوار والوظائف في بنياتها، حيث يقول الباحثان Berger et Luchkmann 1994 (محمد شقرون، 2014، صفحة 51) أنه عندما نولد يكون النظام الاجتماعي قائما، أي أن المجتمع يكون مهيكلا على أساس ما ينبغي أن يكون. بعبارة أخرى، عندما نولد نأتي إلى مجتمع سبق أن ثم تنظيمه، أي مجتمع له مؤسساته ومعاييره وقيمه وعاداته ومعانيه، أي نأتي إلى ثقافة موجودة قبل أن نولد نحن، والتي تم بناؤها اجتماعيا.

إن الأسرة جزءا صغيرا من هذا المجتمع الكبير المبني على الواقع، باعتبار أن لها معايير وقيام وعادات وقوانين تضعها لتأطير الأفراد بداخلها، هذا بالفعل يكون وفق تنظيم محكم ولا أحد يمكن له تجاوز هذه القواعد والنظم الأسرية التي ترتكز عليها، لأن كل فرد بداخلها يقوم بدور خاص به أو يتكلف بمهمة تتناسب مع قدراته وأهدافه، هذه الأدوار والوظائف تكتسب من خلال الثقافة السائدة في الأسرة.

وإذا كانت هناك مجموعة من النظريات الاجتماعية فسرت هذا الأمر فإن النظرية البنيوية الوظيفية لم تغفل في دراستها الجانب الوظيفي للأسرة، فالقول بأن الأسرة مؤسسة تنجز وظائف عديدة يعني أن لها تأثيرات عدة على باقي المؤسسات، (سامية الخشاب، 1982، صفحة 15) التي تربط معها في إطار علاقات تحدد طبيعتها ونوع الوظيفة التي تسديها للأسرة.

وبهذا المعنى يبدو أن الأسرة بنية أو نسقا مكونا من عدة أعضاء تتفاعل فيما بينها وتعتمد على بعضها البعض، (فهد عبد الرحمان، الناصر، 1979، صفحة 45) كما أنها تعتبر أصغر نسق اجتماعي Micro-system Social يدخل في تشكيل المجتمع، الذي هو نسق أكبر Macro-system، وتلبي حاجياته ومتطلباته. كما تقوم بوظائف الضرورية تجاهه وذلك بتنظيم السلوك الجنسي والإنجاب ورعاية الأطفال (فهد عبد الرحمان، الناصر، 1979، صفحة 50).

ثانيا: الأسرة بين هشاشة المجال وتحديات السياسات النيوليبرالية

1- هشاشة المجال الاجتماعي الواحي

يعد المجال الواحي بالمجال الهش في شتى مجالاته الاجتماعية والاقتصادية، مما ينعكس ذلك على الأسرة وعلى بنياتها وعلى العلاقة الاجتماعية وتفاعلها وضعف الروابط فيها، فالمجال الواحي زيز الأسفل مرتبط بالأيكولوجية الهشة التي تتحكم في مؤسسة الأسرة وفي بنياتها، مما تخلف فيها أثر عدة كالبطالة والفقر والتهميش، علاوة على ذلك الظروف الاقتصادية المتدنية المرتبطة بالإنتاج والأرض التي تعرضت للتدهور نظرا لتداخل عوامل عدة أبرزها التغيرات المناخية وجفاف المجال.

يمتاز مجال الواحة بالندرة وبكونه مجال الهشاشة الاجتماعية قبل الهشاشة المجالية، وهذا هو ما يميز هذا المجال عن مجالات الوفرة، إذن فمجال دراستنا له مناخ شبه صحراوي يكون شتاءا باردا وجافا، وصيفا حارا وجافا، مما ينعكس هذا الأخير على المجتمع الذي انتشرت في صفوفه كل أشكال التهميش وغياب أبسط شروط العيش الكريم من سكن وملبس ومشرب إضافة إلى هشاشة المجال الصحي والتعليم.. إلخ.

وكما ترتبط هشاشة المجال الواحي (عبد العزيز بن لحسن، عبد العزيز بويحياوي، 2017، صفحة 158) بخصوصياتها المناخية وموقعه الجغرافي، إذ يعد الجفاف وندرة الماء خاصية وظاهرة مناخية بنيوية قديمة جدا بالمجال، نظرا لموقعه خلف جبال الأطلس والبعد عن المؤثرات البحرية والانفتاح على المؤثرات الصحراوية، ورغم ذلك استطعت الأسرة الواحية التكيف عبر قرون مع هذه الندرة والتحديات المناخية بأساليب مستدامة.

وفي ضوء ذلك فالظروف الاجتماعية والاقتصادية القاهرة(خريصي عبد الحكيم، 2024/12/15، صفحة 142)بسبب الفقر والهشاشة الاجتماعية والمجالية بالواحة والتغيرات المناخية التي ساهمت في تفكك الأسرة الممتدة وجعلت من أبناء الواحة يضطرون إلى الهجرة بحثا عن أمال الاستقرار والاستمرار، حيث إن ما نلاحظه اليوم بداخل الأسرة الواحية هو وجود فجوة من حيث الرجال الذكور بسبب العوامل التي ذكرناها سابقا مما فسح المجال العام للنساء والعمل فيه بكل حرية، وفي غالب الأمر أن الرجل يهاجر بسبب تأمين حياة أفضل لأسراته التي تركها في القصر، وعلى الرغم من ذلك فتبقى الأسرة داخل القصر الواحي تتميز بالعلاقات الايجابية والتفاعل والتواصل لأنها تدعم بروابط القرابة والدم، وبوجود الاتحاد والتعاون رغم مآسي الحياة وصعابها.

ومن هنا تبق الإشكالية المعقدة في الواحة مرتبطة بالتغيرات البيئية وما أحدثته السياسات النيوليبرالية التي دخلت في الصنف الثاني كعامل مؤثر في بنية الأسرة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية، مما يدفع بالأسرة إلى التغيير في نمط الحياة والانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، ومن نمط الإنتاج إلى الاستهلاك. الشيء الذي أدى بدوره إلى بروز الفردانية وتراجع كل أشكال التضامن الاجتماعي التقليدي.

2- السياسات النيوليبرالية والأسرة؛ آية علاقة؟

إن الباحث في مجال السوسيولوجية هو الذي يبحث دائما عن أسباب حدوث الظاهرة الاجتماعية انطلاقا من تاريخها الاجتماعي وصولا إلى واقع الحال، كون هذه الأخيرة تعنى بكل ما هو ضروري وما هو عام، فعلم السوسيولوجية علم ديناميكي ويهتم بكل ما هو مرئي وفي نفس الوقت يهتم باللامرئي (الخفي)، ولهذا فمعرفة السياسات النيوليبرالية رهينة بمعرفة أصل الليبرالية وأهم المراحل التي قطعتها على مر العصور.

يعد مفهوم الليبرالية لغويا آنه يشير إلى الحرية والتي هي تعريب لكلمة liberalism في الانجليزية وliberalisme في الفرنسية وهي تعني التحرر، ويعود اشتقاقها إلى liberty في الانجليزية أو liberte

في الفرنسية، ومعناها الحرية (جميل صليا، 1982، صفحة 465). كما تعني الليبرالية الحرية، لأن كلمة ليبراليس liberalis تعني ما يليق بالرجل الحر، وكلمة ليبيت libet ولوبيت lubet تعني الطليق (عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، 2011، صفحة 133).

وبهذا المعنى فالليبرالية هي فلسفة اقتصادية وسياسية ترتكز على أولوية الفرد بوصفه كائنا حرا، فمقولة الحرية هي المقولة المركزية التي يحرص المذهب الليبرالي على ابرازها في تحديد ذاته ونقد مخالفه، وكأنه هو وحده الذي ينزع نحو الحرية ويحلم بتجسيدها (الطيب بوعزة، 2007، صفحة 19).

وكما يجددها الباحث عبد الله العروي، بأنها الحرية المبدأ والمنتهى، الباحث والهدف الأصل والنتيجة في حياة الإنسان، وهي المنظومة الفكرية الوحيدة التي لا تطمع في شيء سوى فصل النشاط البشري الحر وشرح أوجهه والتعليق عليه (عبد الله العروي، 2012، صفحة 49).

ويمكن تحديد مفهوم الليبرالية إجرائيا: بأنها فلسفة اجتماعية واقتصادية وسياسية وطريقة في التفكير تدور حول المجتمع والسياسة والاقتصاد، وبذلك تؤكد على الحرية الفردية المطلقة في شتى المجالات وعدم التقييد بأي ضوابط أو قيود، فالإنسان حر. وعليه فإن أساس الفكر الليبرالي هو حرية الفرد الغير محدودة على غرار أن الليبرالية منظومة فكرية شاملة تعطي تصورا كاملا عن الإنسان وأسباب وغاية وجوده وسعاداته، إلا أنها أضحت اليوم كفكر توغل في المجتمع وأثر عليه بشتى الأشكال، وهذا ما يجسد بأن الفكر الذي تبناه الليبراليون الذين كان يدعون إلى الحرية ويدفعنا عنها. إلخ، بل؛ كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية والفردية، وسوف يظهر ذلك جليا من خلال الأسرة التي هددت بهذا الفكر وبسياسته التي استهدفت في المقام الأول تحرير الأسواق واللجوء إلى الخصخصة، وتقليص دور الدولة، فهدفها هو التحكم في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أحدثت السياسات النيوليبرالية تحولا كبيرا في بنيات الأسرة مما أدت بها إلى تغيير في الأدوار والوظائف وفي العلاقات الاجتماعية وتفكك الروابط فيها التي كانت مبنية على أشكال القرابة والتضامن الاجتماعي. حيث إن هذه السياسات تدعم حرية الأفراد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، مما يجعل تأثيرها على بنيات الأسرة يتسم بالازدواجية؛ حيث إنها من جهة توفر فرصاً أكبر للنساء والأفراد في الأسرة للمشاركة في سوق العمل، ومن جهة أخرى، تؤدي إلى مزيد من الضغوط الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التي قد تؤثر سلباً على استقرار الأسرة.

وتعتبر العلاقة بين الأسرة والنيوليبرالية الجديدة من الظواهر المعقدة التي تتداخل فيها العديد من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. حيث قامت السياسات النيوليبرالية الجديدة بخلخلة البنية الأسرية وأثرت على تكوينها الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤدي هذا التأثير إلى عدم فهم البنيات الأسرية في المستقبل وما يحدث بداخلها من أزمات في شتى الميادين، ولهذا فالعلاقة بينهم مركبة ويصعب فهمها بالشكل العميق نظرا لتشابك المجالات السوسيو اقتصادية، وما خلفته هذه الأخيرة من ظواهر اجتماعية أبرزها على سبيل الذكر لا الحصر: الفقر، والهشاشة الاجتماعية بكل أنواعها.

ومما لاشك فيه يأن المذهب الليبرالي يتميز بثلاث مراحل كما حددها رمزي زكي (رمزي زكي، 1996، صفحة 23.24)، حيث أطلق على المرحلة الأولى بمرحلة الليبرالية المطلقة، التي تمتد فيها بين ظهور الثورة الصناعية وحتى اندلاع أزمة الكساد الكبير 1750إلى 1929، حيث تميزت هذه المرحلة بطابع الحرية الاقتصادية، ثم المرحلة الثانية التي أسمها بمرحلة الليبرالية المطلقة وتمتد خلال الفترة ما بين أزمة الكساد الكبير وبداية عقد السبعينات 1929-1971، وهذه المرحلة تميزت بمرحلة الكساد الكبير الذي تعرض له النظام الرأسمالي في مختلف أنحاء المعمورة وحطم تماما أو هام الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الذي كان ينكر إمكانيات حدوث الأزمات في النظام الرأسمالي ويدعي عدم وجود تعارض بين المصلحة

الفردية والمصلحة العامة. وقد مهد هذا الكساد الكبير السبيل لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأن يكون لها دور فاعل في المجال الاجتماعي.

أما المرحلة الثالثة التي سمها بالليبرالية الطائشة (رمزي زكي، 1996، صفحة 24) امتدت من السبعينات إلى يومنا هذا حيث بدأت بمجموعة من الأزمات المستعصية التي عانت منها، ولاتزال، الدول الرأسمالية الصناعية. ومن هنا فالأزمة ستطيح بالليبرالية المنظمة، لأن بدايات السبعينات شهدت بعض الدول زيادة واضحة في معدلات البطالة ومعدلات التضخم في آن واحد وهي الظاهرة التي عرفت تحت مصطلح الركود التضخمي، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع معدلات النمو والإنتاجية، ارتفاع حجم الدين العام الداخلي، انهيار نظام النقد الدولي بالتخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة والتحول نحو التعويم. وتزيد عجز موازين المدفوعات باستثناء بعض الدول اليابان ألمانيا الغربية، الأمر الذي أدى إلى تزيد نزعة الحماية وإبطاء التجارة العالمية (رمزي زكي، 1995).

إن النيوليبرالية الجديدة نشأت في قلب الليبرالية عبر مراحل عدة التي أشرت لها سابقا، لكن تأثير هذه الأخيرة بسياستها هي ما وضعت الأسرة في أزمات ليست اجتماعية بقدر ما هي اقتصادية، حيث إن من يملك الاقتصاد يملك كل شيء، لأنه الرأسمال الحالي الذي يتحكم في شتى المجالات ويقوم بفرض سياسته سواء كانت صالحة أو عكسة للمصالح الجماعية، والأسرة واحدة من هذا المجتمع الذي فرضت عليه هذه السياسات.

وفي خضم هذا المناخ المأزوم، فالليبرالية الجديدة صعدت، وهي عبارة عن رؤية اجتماعية واقتصادية سياسية هذفها الرئيس الدفاع الأعمى عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال إلى الحد الذي دفع بعض أنصارها للقول بأن حق الملكية له الأولوية على أية حقوق عامة أخرى بما فيها حق الحياة. وهنا كانت تؤمن أنصار الليبرالية إلى إعادة إحياء فكرة اليد الخفية، التي تحقق بشكل تلقائي التوافق بين المصلحة العامة والخاصة لكن هذا وهم، بل؛ نادوا بإطلاق الحرية الاقتصادية تلغي أية تدخلات أو قيود أو ترتيبات أو تنظيمات تضعها الحكومة على الأسعار والأرباح والأجور، ممهدة في ذلك القضاء على الملكية العامة والتخلي عن الرعاية الاجتماعية، هذا بحد ذاته سمح للرأسمالية بالتحرر وعدم دفع الضرائب على دخولها المرتفعة وعلى ثروتها الكبيرة وإعادة توزيع الدخل القومي والثروة القومية لصالحها (رمزي زكي، 1996، صفحة 35.34).

وفي نفس السياق فتحرير السوق الذي تحدثت عنه من منظورات مختلفة فهذا بحد ذاته يساهم في تقليص القيود على الشركات، وتحرير التجارة. حيث إن الأسرة بواحة زيز الأسفل كانت تقوم بتسويق منتوجها المحلي في الأسواق المعروفة بمدينة الريصاني وأرفود لكن بفعل التغيرات البيئية والجفاف الذي طغى على المجال ساهم في ازدياد وثيرة الهشاشة الاجتماعية كما ساهم أيضا بشكل كبير في التأثير على الإنتاج التقليدي الذي تقلصت مردوديته، مما اضطر مجتمع الواحة إلى الاستهلاك واقتناء كل الضرورات التي هو في حاجة ماسة لها، ليصدم هذا المجتمع بتأثير النيوليبرالية التي قامت بتحرير الأسواق ضمن سياساتها ومخططاتها التي عملت عليه منذ سنين، ليصدم المجتمع أمام ارتفاع الأسعار في كل شيء، وفي ظل هشاشة الأسرة وعدم التأقلم مع الأوضاع سوف ترتفع نسبة الفقر والبطالة بالمجال.

إن تقليص دور الدولة اليوم في خفض الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة. هذا سوف يوضح بأن الدولة بدأت تتخلى عن هذه الخدمات في مقابل تفويتها للخواص، وكما نعلم بأن القطاع الخاص بصفة عامة هو ضرب في البنية الأسرية وضد مصالحها الجماعية، فالخصخصة: هي تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص الذي يلتزم بمبدأ الرأسمالية في جميع المجالات، ولهذا فالمتضرر هو الأسرة التي تفككت وحدتها الإنتاجية التي كانت تسترزق منها.

وكما نشير هنا بأن الأوضاع والأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تمر منها الأسرة سوف تدفع بها النيوليبرالية إلى التركيز على المبادرة الفردية باعتبارها تشجيع الأفراد على تحمل المسؤولية الاقتصادية من أجل تحقيق ذاتهم في مقابل إهمال القيم الجماعية والتضامن الاجتماعي، إنه فخ وضعته النيوليبرالية المتوحشة برأسمالها لتفكك الوحدة الاجتماعية للأسرة.

ثالثا: تأثير النيوليبرالية، هل هي بداية أزمة تفكك الروابط الاجتماعية للأسرة؟

إن تأثير النيوليبرالية هو بداية أزمة تفكك الروابط الأسرية وخلخلة بنياتها الثقافية والاقتصادية، لأننا اليوم نعيش في عالم ليبرالي رأسمالي يحصد اليابس والأخضر، ويقوم هذا العالم الرأسمالي بتجريد الإنسان من قيمه وأخلاقه وما تبقى له من إنسانيته، ليشمل تأثير هذه الأخيرة إلى تفكك الوحدة الإنتاجية والاقتصادية للأسرة التي تظهر في صفوفها ظاهرة الفقر وما شبه ذلك، وهذا ما سوف نتطرق له في الآتي.

يعد عصر رأسمالة الليبرالية الجديدة (فؤاد القاسم الأمير، 2019، صفحة 46)، هو العصر الذي ثم فيه إبعاد الحكومات عن التدخل في الاقتصاد أكثر من أي حقبة أخرى، وذلك من خلال إلغاء وتقليل التنظيمات التي تؤثر على حركة السوق. لهذا استخدم تعبير السوق الحرة لتسمية هذه الرأسمالية، حيث عبر من خلال ذلك بعض الاقتصاديين على أن الرأسمالية سوق غير مقيدة يفعل فيها الرأسماليون ما يشاؤون، وتقل فيه الضوابط التي تحمي الطبقات الفقيرة، وكذلك الضوابط التي تحمي البيئة، وصحة وسلامة المواطنين لأن هذه الضوابط تقلل من أرباح الطبقة الرأسمالية، ولأن هذه السوق غير مقيدة، فإنها اعتدت على حقوق الفقراء وانتهت إلى انعدام العدالة في توزيع الثروة بشكل لم تشهده البشرية.

إن انعدام العدالة في توزيع الثروة (فؤاد القاسم الأمير، 2019، صفحة 47) شمل الدول أيضا، فقد زادت الدول الفقيرة فقرا والغنية ثراء بسبب الضغوط الهائلة لفتح أسواق الدول الفقيرة أمام بضائع الدول الغنية، ما أدى إلى تدمير اقتصاديات الدول النامية، وذلك لأن السوق الحرة أزالت العوائق أمام دخول وخروج البضائع ورؤوس الأموال، وأمام النفوذ الأجنبي في القرار المحلي، ومن هنا جاء أيضا تعبير الانفتاح، والانفتاح الاقتصادي ليعني السوق الحرة والليبرالية الجديدة.

وفي هذا السياق وفي ظل تحرير الأسواق وارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد النمو الديمغرافي سواف يؤدي بالأسرة إلى المزيد من الاستهلاك، فالأسرة التي كانت تعتمد على إنتاجها البسيط لم يعد بمقدورها توفير كل الحاجيات الضرورية. مما تضطر هذه الأخيرة إلى الاستهلاك، حيث إن تفشي القيم الاستهلاكية هو ما تعززه النيوليبرالية التي تركز على الرفاه الفردي والمادي، مما يؤثر على الأسر في طريقة تنظيم حياتهم. ويصبح انشغال العديد من أفرادها بالحصول على السلع والخدمات بشكل متسارع، وهو ما قد يؤدي إلى تآكل الروابط الأسرية التقليدية لصالح الإشباع المادي.

وفي ظل هذا الضغط الاقتصادي الذي يمر منه المجتمع فإن السياسات النيوليبرالية تخلق ضغوطاً اقتصاديا على الأسر، ويظهر ذلك من خلال تقليص الإنفاق الحكومي في مجالات عدة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية، يعني أن الأسر تكون مضطرة لتغطية هذه التكاليف بأنفسها. وهذا قد يؤدي إلى تزايد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة نفسها، حيث قد تجد الأسر الفقيرة صعوبة في تلبية احتياجاتها الأساسية.

وفي عدم توفير كل الحاجيات الضرورية والانفاق فسوف تنهار الأسرة ويتم تفكك أدوارها التقليدية خصوصا في المجتمعات التي تتبنى النيوليبرالية، حيث إن أهمية الدور الاجتماعي التقليدي للأسرة تنحصر في الماضي، كانت هذه الأسرة وحدة اقتصادية تعتمد على تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة، حيث كان الأب هو المعيل الرئيس والمرأة تتحمل أدواراً منزلية ورعائية. لكن مع التغيرات الاقتصادية التي فرضتها النيوليبرالية، مثل زيادة الاعتماد على سوق العمل، أصبح الزوجان في كثير من الحالات يعملان خارج المنزل لتحقيق الاستقلال الذاتي والمالي، مما أدى بهذه الأخيرة إلى تحول أدورها التقليدية.

إن حصول الأفراد على منافع أكثر من غيرهم يسبب في نهاية المطاف أن الأفراد جميعا مسؤولون عن قدرهم، كما أن ما أحدثته النيوليبرالية من تهديد وتدمير لدولة الرفاهية، وحقيقة تعاظم عدم المساواة عالميا، ثم فرض الفردية على جميع الأمم، هذا يؤشر على أن النيوليبرالية هو خفض الأجور الحقيقية والانفاق العام (باسل البستاني، 2018، صفحة 34). ومن هنا فالنيوليبرالية قد أحدثت آثارا سلبيا على صعيد التماسك الاجتماعي تتجاوز أبعادها حقل العمل إلى الأسرة، والمجالات العامة الناتجة من الاستخدام غير المنظم ولا المضمون التي تسببت في مجموعها تفتيت المجتمعات، كما أن فرص المشاركة في السوق تميل في توجيه المنافع لمصلحة من يملك الموارد والقوة وهذه مسألة تجعل عالم النيوليبرالية تطغى عليه عدم المساواة الاجتماعية وما يصاحبها من ظروف وعدم العدالة الاجتماعية (باسل البستاني، 2018، صفحة 35).

وفي ذات السياق سوف تدعو النيوليبرالية إلى تعزيز قيم الفردانية والمبادرة الذاتية، هذه الثقافة تؤثر على طريقة بناء الأسرة وعلاقتها بالآخرين. تحت هذا النظام، يصبح كل فرد في الأسرة مسؤولاً عن مصيره الشخصي، مما يمكن أن يؤدي إلى تراجع في الدعم الاجتماعي للأسرة الموسعة، وتقليص أهمية التضامن العائلي. ولربما الأعقد من ذلك التغييرات في هيكل الأسرة، مع تقليص دور الدولة في الرعاية الاجتماعية، وكما تواجه الأسر تحديات أكبر في تأمين احتياجاتها. وقد يؤدي هذا إلى تحولات في هيكل الأسرة، مثل ارتفاع معدلات الطلاق، وتأجيل الزواج، وتأجيل الإنجاب، أو تغيير في النمط التقليدي للأسرة النواة (الأب والأم والأبناء) نحو أسرة مختلطة أو أحادية الوالد.

وفي هذه الظروف كان أثر النيوليبرالية على الأسرة مستهدفا في ذلك النساء من ناحية أخرى، حيث أتاح النموذج النيوليبرالي للنساء مزيداً من الفرص للعمل والمشاركة في سوق العمل، مما أدى إلى تغييرات في الأدوار الجندرية داخل الأسرة. لكن في الوقت ذاته، قد تظل النساء يواجهن تحديات متعلقة بالتوازن بين العمل والحياة الأسرية، فضلاً عن استمرارية التفاوت في الأجور والفرص مقارنة بالرجال.

وأخيرا فالتحول الذي لامس الأسرة بكل بنياتها سوف ينعكس سلبا عليها من كل جوانبها السوسيو ثقافية والاقتصادية، فالأسرة الممتدة كانت حاضرة بقوة في وقتها الراهن لكن اليوم أصبح العكس، حيث تقلصت أدوارها الإنتاجية نتيجة لعوامل عدة كالتزايد الديمغرافي بالواحة الذي يتطلب وحدة إنتاجية عصرية وسريعة تستجيب لمتطلباتها، مما تضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن البديل وهو الاستهلاك الذي أصبح اليوم أكثر من الإنتاج كون إنتاج الأسرة الواحية اليوم ضعيفا وهشا لا يسد رمق حاجياتها (عبد الحكيم خريصي، 2023، صفحة 38.37).

وإذا كانت الأسرة المتعددة الأنوية كبيرة الاستهلاك لكن أقل بكثير من أن تكون منتجة والتي عوائد أعضائها ترجح إلى مجموعة من منابع وليس إنتاج أملاك، ورغم كل التدخلات التي تقوم بها الدولة لمعالجة الوضع الاجتماعي عن طريق خطة وطنية للتنمية البشرية، فإن شبح ظاهرة الفقر والاقصاء الذي طال الاف الأسر الواحية، لأن ظاهرة الفقر اليوم هي التي تهدد التماسك والاستقرار الأسري.

وبالعودة إلى تفكك الروابط الأسرية يعتبر باومان بأن تفكك الروابط وانفصال السلطة الحاكمة عن السيطرة الفعلية على مقاليد السياسة التي تحددها توازنات خارج حدود الدولة ومحنة المعاناة الفردية بعد تشرذم الروابط الاجتماعية والمسارات الأفقية للحياة الاجتماعية والمهنية من مرحلة إلى مرحلة آخرى، بسبب إحداث تراكم نتيجة التطور السريع، هذه الملامح هي من تحكم هذا الزمن السائل واللحظة التاريخية (زيجمونت باومان، 2017، صفحة 13).

إن ازدياد المخاوف اليوم نتيجة غياب التوقع وتآكل العرف والعادة ومنظومة الأخلاق الاجتماعية فالفرد لا يمكنه التعويل على دعم الأسرة الممتدة نظرا إلى تفكك الروابط وتباعد المسافات والتمحور حول الأسرة النواة الصغيرة (زيجمونت باومان، 2017، صفحة 13).

وصفوة القول فالأسرة في المستقبل سوف تعاني من تفكك منظومتها الاجتماعية القيمية، وتصبح فيها الروابط الاجتماعية هشة ويقل فيها التفاعل الاجتماعي والتواصل بين أفرادها، في ظل التأثير الكبير الذي شهدته هذه الأخيرة بسبب النيوليبرالية وسياستها التي لا تخدم المجتمع والأسرة بقدر ماهي إلا سياسات لخدمة المصالح الخاصة وكان هذا هو هدفها من ذلك، بل الأعقد هو تدمير ما تبقى من روابط أسرية لأن هذه السياسات وضعت خنقا اجتماعيا واقتصاديا، حتى عما الفقر نسبة كبيرة من الأسر، وهذا ما نلاحظه اليوم من ارتفاع في الأسعار وتدني الدخل الفردي، إضافة إلى ذلك رفع الدولة أيديها عن الدعم الاجتماعي، وكذلك عن الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم في مقابل تفويتها للخوص، فالنيوليبرالية الرأسمالية اليوم لايهمها المصالح الجماعية بقدر ما يهمها مصالحها الفردية.

النتائج

تدعو النيوليبرالية إلى الحرية الفردية والتشجيع على تحرير السوق واللجوء إلى الخوصصة ثم تحرير الأسعار لفرض ضغوطاتها الاقتصادية على المجتمع والأسرة بكونها الأولى من تأثرت بهذه السياسات والضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، حيث إن هدف النيوليبرالية واضح وهو أن تجعل جميع أشكال السلوك الاجتماعي محكومة بالنظرة الاقتصادية، أي النظرة الرأسمالية، بمعنى الانتقال من العمل الجماعي إلى الفردي في إطار تحقيق الاستقرار والاكتفاء الذاتي، ثم الحصول على رأسمال أكبر، بمعناه اللهث وراء رؤوس الأموال، وبهذا استطعت هذه الأخيرة بتجريد الإنسان من إنسانيته في مقابل تبنيه أفكار رأسمالية.

ولعل محاولة هذه الأخيرة في زيادة تحرير السوق، وضعف الدولة هو ما تستهدفه هذه السياسات النيوليبرالية بالدرجة الأولى، وبالتالي فالغني يزداد غنا والفقير فقرا، إضافة لذلك تحول مجموعة من الأسر إلى فقراء مهمشين يعانون من انتشار البطالة والاقصاء الاجتماعي ثم تفكك الأسرة حيث لم تعد تقوم بأدوارها ووظائفها التقليدية التي كانت تنبني على القيم التضامنية الجماعية، حيث إن الأسرة انتقلت من نمط الإنتاج إلى نمط الاستهلاك هذا الانتقال بدوره سوف يغير من وظائفها الاجتماعية الثقافية والاقتصادية، التي تظهر معها الهجرة الجماعية بسبب تدني الظروف الاقتصادية والدخل المحدود وارتفاع تكاليف المعيشة.

أدت الهشاشة الاجتماعية والمجالية إلى ضعف الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم)، وفي ظل تفويت الدولة هذه القطاعات للخواص فإن ذلك سوف يؤثر على مستقبل الأسرة. حيث إن ما نلاحظه اليوم هو أن جل القطاعات انتقلت من الملك الجماعي العام إلى الملك الخاص، وفي الأخير ثم تهديد العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، ثم خلق عدم اللامساواة واللااندماج بين أفراد الأسرة وغياب العدالة الاجتماعية.

الخاتمة

إن دراسة الأسرة بالمجال الواحي ليس من السهل على الباحث السوسيولوجي أن يخترق المجال بسهولة كونه يتعامل مع مجال ببنيات متعددة ومركبة، ولهذا فإن الأسرة بالمجال شكلت منذ زمن بعيد إطارا للتفاعل وللعلاقات الاجتماعية باعتمادها على نظام موحد يؤطر كل أفرادها، فالأسرة بنية اجتماعية ثقافية واقتصادية وسياسية، ولربما أبعد من ذلك نظرا للدور والوظيفة التي تقوم بها من أجل الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي.

تعد الأسرة بالواحة كنسق اجتماعي متكامل الأدوار وكبناء أو نسق مكون من عدة أعضاء تتفاعل فيما بينها كما أنها تعتبر أصغر نسق اجتماعي تدخل في تشكيل المجتمع الذي هو النسق الأكبر.

لقد وقعت مجموعة من التغيرات في الوسط الأسري وفي بنائها الاجتماعي والاقتصادي، وذلك راجع بالأساس إلى الهشاشة المجالية والاجتماعية، كون الأسرة الواحية توجد في مجال أيكولوجي هش، انعكس

عليها بشتى الأنواع وخلف فيها أثر البطالة والفقر والتهميش، فإذا كانت هذه الأخيرة تعتمد على فلاحة معيشية كانت تسد بها رمقها، فإنها اليوم لم تعد بسبب استفحال ظاهرة التصحر والجفاف الذي أثر على كل بنياتها، وبهذا المعنى فالأسرة الواحية سوف تنتقل من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، ومن نمط الإنتاج إلى الاستهلاك ومن التضامن الاجتماعي والتماسك إلى الفردانية واللااندماج الاجتماعي، وتفكك الروابط الاجتماعية فيها التي كانت تبني على أشكال القرابة والنسب .إلخ.

إن الأخطر من ذلك ليس في التغيرات البيئية بقدار ما هو مرتبط بالسياسات النيوليبرالية التي دخلت في الصف الثاني للقضاء على الأسرة وتفكك وحداتها الإنتاجية، وظهر ذلك من خلال السياسات التي استعملتها النيوليبرالية كتحرير السوق والتشجيع على الفردانية واللجوء إلى الخوصصة، أي الانتقال من الملك الجماعي إلى الملك الخاص، هذا هو التأثير الخفي اليوم، حيث إن في ظل تحرير السوق الذي ظهر معه الغلاء في المعيشة وتدني الأجور، مما تزيد الضغوط الاقتصادية القاهرة على الأسرة.

لقد كان تأثير النيوليبرالية كبداية لأزمة خانقة في الأسرة وتفكك الروابط الاجتماعية فيها، حيث إن الدور التقليدي لم يعد لأن التغيرات التي حدثت على المستوى الاجتماعي والثقافي الاقتصادي كان ذلك من أشكال النيوليبرالية التي فرضته على الأسرة بشكل لامرئي، وهو زيادة الاعتماد على سوق العمل لتحقيق الاستقلال المالي الذي سوف يدفع بالأسرة رغما عن أنفها إلى التغيير في أدوراها ووظائفها.

المراجع

1. أحمد، زايد وآخرون، الكتاب العلمي السنوي الأول، الأسرة في الجزيرة العربية، المجلد الأول، الرياض، 1992.
2. باسل البستاني، الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2018.
3. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، ط 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.
4. خريصي عبد الحكيم، البنية الأسرية ومواقع التواصل الاجتماعي، من الاندماج إلى تفكك العلاقات الاجتماعية في زمن اللايقين، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 04 (45)، عمان، الأردن، 2024/12/15.
5. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت. والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.
6. رمزي زكي، الليبرالية الجديدة تقول: ودعا.. للطبقة الوسطى، مجلة دورية محكمة تصدر أربع مرات في السنة، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، يوليوز، سبتمبر 1996.
7. سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، 1982.
8. الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، ط1، دار المعارف الحكمة، لبنان، 2007.
9. عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، (مصر: مطبعة النيل القاهرة، 2002.
10. عبد العزيز بن لحسن، عبد العزيز بويحياوي، أثر النشاط السياحي على الموارد المائية بواحات تافيلالت في، عبد الكبير باهني، الأمن المائي وتدبير الموارد المائية بالواحات المغاربية، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس الرباط، 2017.
11. عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، العقلية الليبرالية في وصف العقل ووصف النقل، ط1، دار الحجاز للنشر والتوزيع، الاسكندارية، 2011.
12. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، ط5، المركز الثقافي الغربي، بيروت، 2012.
13. فهد عبد الرحمان، الناصر، دراسات في علم الاجتماع العائلي، الطبعة الأولى، كلية الآداب جامعة الكويت، 1997.
14. فؤاد القاسم الأمير، رأسمالية الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، مراجعة ماجد علاوي، الناشر، دار الغد، 2019.
15. محمد شقرون، الأسرة كموضوع للدراسة، تنسق عمر بنعياش، في السوسيولوجيا المغربية، الطبعة الأولى، سلسلة الكتاب الجامعي رقم 5، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 2014.
16. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، الميثاق الوطني للأسرة، السنة الدولية الأسرة1994.

17. Fairchild, ed, Dictionary of Sociology, New York, 1940 .

18. Fridrich Engels, L'Origine de de la famille de, de la propiété privée et de létat, Ed socials, 1974 .

19. Morgan.M. Granger. Max Henrion Uncertainty (Cambridge Universty. Press New York. 1990 Cullen. Alison. c. Frey H. Christopher. Envirommental. Risk. Assessment. Probabilitues Mathematical models (New York. Plenum Press. 1999.(

20. Roger. Strand and Deborah ough Ton Risk and Uncertainty as Research Ethics challenge (Norway. NENT. No. 9.2009) .

21. Dominique Schnapper. Qu est-ce que Lintégration ؟Edition Gallimard, France, 2007 .

22. Emil Durkheim. De la division de travail social. 1978. Puf. Paris